

بنودها الأربعة، المتضمنة للفصول المعدلة من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، حسب البنود الأربعة التي تتألف منها:

وغادي نذكر بهاذ البنود قبل ما ندوزو للتصويت:  
- البند الأول: أحكام الفصول المغيّرة والمتممة للمدونة: الفصول 15 و 24 و 27 و 34 و 41 و 45 (الفقرة الأولى) و 45 المكرر ثلاث مرات و 53-3 و 74 و 93-1 و 135-1 و 164 و 182-1 و 219 و 221 و 234 و 235 و 240 و 281 و 283 و 285 و 288 و 294 و 299 و 301-1 و 302 و 305؛  
- البند الثاني: القاضي بتتيم المدونة بالفصول 66 المكرر و 279 المكرر ثلاث مرات و 282 المكرر و 287 المكرر و 294 المكرر و 297 المكرر و 299 المكرر؛

- البند III: نسخ وتعويض أحكام الفصل 297 من المدونة؛  
- البند IV الذي ينسخ الفصول 25 و 26 و 39 و 47 والباين الأول والثاني من الجزء السابع و 279 المكرر والبند 3 من الفصل 279 المكرر مرتين و 280 والبند 2 من الفصل 282 و 284 والبند 14 من الفصل 285 و 293 و البنود 7 و 9 و 10 من الفصل 294 و 296 و 298 من المدونة.

**أعرض المادة 3 برمتها للتصويت:**

واش كاين إجماع في هذه النقطة؟ واش كاين إجماع؟  
الموافقون: بالإجماع.

**المادة 4: من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة:**  
تفضل السي زكري، في إطار نقطة نظام، تفضل.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

جرت العادة دائماً أن المواد اللي تتجي في المشروع ما تيتمش إدخال عليها تعديل، تنصوتو عليها بالإجماع، والمواد اللي تدوز في لجنة المالية بالإجماع كذلك في الجلسة تندوزوها بالإجماع، باش تنسهلو مأمورية التصويت.

**السيد رئيس الجلسة:**

هذا إلى كنا متفقين السي زكري، إلى ما اتفقناش فالجلس سيد نفسه، باش نكونو متفقين.

إذن المادة 4: من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

شكراً.

**المادة 5 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة:**

الموافقون: بالإجماع.

**المادة 5 المكررة من مشروع قانون المالية كما أضافتها اللجنة:**

## محضر الجلسة رقم 015

**التاريخ:** الجمعة 27 ربيع الآخر 1443هـ (03 ديسمبر 2021م)  
**الرئاسة:** المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث للرئيس.  
**التوقيت:** ساعة وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة عشر صباحاً.  
**جدول الأعمال:** التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

**المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله حمداً كثيراً كما أمر والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر،

يخصص المجلس هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022. على بركة الله.

**الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي**

**الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية**

**المادة الأولى: كما صادقت عليها اللجنة، أ عرضها للتصويت:**

الموافقون = 39؛

المعارضون = 16؛

المتنعون = 05.

إذن، الموافقون = 39؛ المعارضون = 16؛ المتنعون = 05.

صادق المجلس على المادة الأولى كما صادقت عليها اللجنة.

**المادة 2:**

الموافقون = 45؛

المعارضون = 15؛

المتنعون = 05.

إذن الموافقون على المادة 2 = 45؛ المعارضون = 15؛ المتنعون = 05.

صادق المجلس على المادة 2.

**المادة 3:**

غادي نمشيو للهادة 3 من مشروع قانون المالية كما عدلتها اللجنة في

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

نمر الآن إلى المادة الدسمة، أم المواد.

**المادة 6 من مشروع قانون المالية: "المدونة العامة للضرائب"**

غادي نعرض مواد المادة أو مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة عليها كما هي مصنفة في البنود الخمسة المكونة للمادة 6 من مشروع قانون المالية، بدءا بالتتميم والتغيير، التغيير، التعويض والنسخ، النسخ ثم المرور إلى دخول حيز التنفيذ الأحكام الانتقالية، على أساس أن نصوت في الأخير على المادة 6 برمتها مع التعديلات المدججة اللي غيعتمدها مجلسنا الموقر.

وغادي نبدأو على بركة الله بـ:

**البند (I) من المادة 6 من مشروع قانون المالية المتعلق بالمواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب**

**المادة 11 – IV من المدونة العامة للضرائب:**

الإجماع؟ ماشي الإجماع؟

الموافقون = 47؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 6.

أنا غادي معاك أخويا، أش نتقترح السي زكري؟ أنا حارس مرمي الجلسة وحرص على تطبيق القانون وكينسر باش نرجو الوقت وصافي، هاذ الشي اللي أعطى الله. تفضل.

الموافقون = 47؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 06.

وافق المجلس على المادة 11-VI من المدونة العامة للضرائب.

**المادة 19 من المدونة العامة للضرائب:**

الموافقون = 47؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على المادة 19 من المدونة بـ 47 موافق؛ 13 معارض؛ و06 ممتنعون.

**المادة 22 من المدونة العامة للضرائب:**

لم ترد في المشروع وورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل.

التعديل رقم 1 ديا لكم.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

شكرا السيد الرئيس.

تنفيذا لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات في إطار توسيع الوعاء الجبائي، نقتراح ضريبة جديدة، وهي الضريبة على الثروة، وذلك من أجل توسيع الوعاء الجبائي وكذلك يتوخى من هذه الضريبة هو.. التعديل يهدف إلى إشراك جميع في تحمل نفقات بناء الدولة والمجتمع التضامني الديمقراطي الاجتماعي، كذلك يهدف إلى تقليص الفوارق وإقرار عدالة اجتماعية، الضريبة على الثروة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

**السيد فوزي لتجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:**

شكرا السيد الرئيس.

فبطبيعة الحال المناظرة الوطنية للجبايات تحدثت، كما أشار إلى ذلك السيد المستشار، عن توسيع الوعاء الضريبي، ولكن نفس المناظرة وفي إطار القانون الإطار اللي صادق عليه البرلمان حدد الآليات نتاع توسيع الوعاء الضريبي، ولم يتناول في أي شق من أطرافه مسألة الضريبة على الثروة، وبالتالي فالتعديل مرفوض.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

موقف صاحب مشروع التعديل.

إذن غنمرو للتصويت على التعديل.

الموافقون = 16؛

المعارضون = 50؛

المتنعون = 05.

إذن رفض التعديل بـ 50 معارض و16 موافق و05 ديال المتنعون.

**أمر للمادة 24 من المدونة العامة للضرائب:**

لم ترد في المشروع كذلك، وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الموقرة لتقديم التعديل.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا نتطالبو بالرفع من 10% إلى 20% لتشجيع الطبقات الفقيرة والمتوسطة على تملك سكن أو بناء سكن رئيسي.

كذلك كنبطلبو إعطاء مهلة أكبر لاقتناء سكن رئيسي آخر لفرصة لبناء سكن، نتطلبو الرفع من 6 أشهر إلى سنة، لأن الإنسان إلى باع السكن ديالو الرئيسي واقتنى أرض راه ما يمكنش غيوجدتها في 6 أشهر، احنا نتطلبو سنة باش هاذ الإنسان يرجع يسكن في أحسن ما يرام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

الاقتراح ديال السيد المستشار يعني الفوائد اللي تيؤدي المواطن لما تيمشي ياخذ واحد القرض لاقتناء السكن. نعم الحكومة تتفهم هذا الأمر وتفهمت وتتعفي هاذ القروض في حدود 10%، علما بأن الوزن الحقيقي ديال هاذ الفوائد في القروض هو 7.9%، وبالتالي فالنسبة اللي وضعها الحكومة وجاري بها العمل اليوم نفي بالعرض بنسبة هامة ونسبة عالية.

وبالتالي فهاذ الجزء يعني التعديل نطلعوه إلى 20% لا يفيد في أي شيء للمواطن، وأكثر من هذا للحكومة منذ 10 سنوات قطاع السكن الموجه للطبقة المتوسطة والهشة أعفته من جميع الضرائب وفي كل الأشطر نتاعها، وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، بعد بيان أسباب الرفض، الموقف ديالكم؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

تنسحبو التعديل، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

يسحب التعديل.

شكرا السيد الرئيس.

إذن يسحب التعديل.

إذن أنتقل إلى:

المادة 40 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

الإعفاء الضريبي على الدخل كما جاء في المادة 24 من الإعفاءات: "يعني من الضريبة على الدخل السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل والأشخاص المقيمين فيما يخص العوائد" كضيفو المتقاعدون".

وذلك على اعتبار أن هاذ الفئة من المأجورين طيلة حياتهم العملية كياديو المساهمة الضريبية التي تقتطع من المنبع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرمي هذا التعديل لتخفيف الضغط الجبائي على الطبقات الهشة والمتوسطة والحفاظ على القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

ولحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين فإن حوالي 90% من هذه الفئة لا تؤدي أي ضريبة، 10% المتبقية بطبيعة الحال من المتقاعدين اللي سواء عندهم دخول مرتفعة أو خلال مسارهم ولسبب أو لآخر كانت عندهم مداخيل أخرى بالإضافة للتقاعد متاعهم، وبالتالي فلا يعقل أن تكون دخولها عليا معفية من الضرائب، أما 90% نتاع المتقاعدين فهم معفيون من الضرائب، وبالتالي التعديل لا جدوى منه.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مرفوض، السيد الوزير.

موقف الحكومة، شكرا السيد الوزير.

موقف المجموعة؟

المستشار السيد حسن نازهي:

التعديل ندوزوه للقاعة للتصويت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أمر للتصويت على التعديل:

الموافقون = 16؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 05.

رفض التعديل.

المادة 28 من المدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع، وورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم التعديل.

تفضل السيد الرئيس.

نمر للمادة 56 من المدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع، وورد بشأنها تعديل من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم مشروع التعديل، تفضلو السيد المستشار.  
تفضل.

المستشار السيد الحسن نازهي:

بالنسبة للتعديل حول الأجور والدخول المعتمدة في حكمها، بند الدخول المفروض عليها الضريبة، هناك تعديل بالنسبة للمعاشات للملاءمة ديال التعديل الأول اللي درنا، ديال إعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل، وعاد جا للملاءمة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الملاءمة.  
شكرا السيد المستشار.  
الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

لنفس الاعتبارات التي أسلفنا ذكرها، فالتعديل وملاءمته غير مقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.  
غادي تسحبوه؟

المستشار السيد الحسن نازهي:

يسحب التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.  
يسحب التعديل.

أمر للمادة 57 من المدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع وورد بشأنها تعديلان: الأول من الفريق الاشتراكي والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل، ولا تجمع بينهما وحدة الموضوع. الأول يتعلق بإعفاء المعاشات والتعويضات المدفوعة للأرامل من الضريبة على الدخل، والثاني إعفاء التعويضات المحددة بعقد تحكيمي من الضريبة على الدخل.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل.  
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

تسحبوه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.  
إذن يسحب التعديل.  
غادي نمر للتعديل الثاني المقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل.  
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل يرمي إلى حماية حقوق العمال المطرودين من العمل، والذين تحدد تعويضاتهم بمقتضى حكم تحكيمي، يجب أن يشمل هذا الإعفاء أيضا، الإعفاء من الضريبة على الدخل يجب أن يشمل.. لا يعقل أن يهم هذا الإعفاء التعويضات الصادرة بشأنها أحكام قضائية وأن لا يشمل أيضا التعويضات المحددة في إطار الأحكام التحكيمية، التي لها نفس القيمة القانونية ونفس الحجية، طبقا لما تنص عليه المادة 327 من قانون المسطرة المدنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.  
الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

كما يعلم السيد المستشار، فالفصل عن العمل فيه مجموعة من الإجراءات قد تبدأ بإجراءات تحكيمية، فيها التراضي وقد تستمر لتهم حكم قضائيا نهائيا، وبالتالي فالإعفاء على هذه الأحكام ولا على الدخل المرتبطة بهذه الأحكام محددة في إطار القانون، وما يمكن نخليوها مجال واسع قد تشمل دخولا أخرى غير معنية بالفصل عن العمل أو تشمل التعويض عن العمل إلى غير ذلك، وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.  
موقف الفريق المحترم.

المستشار السيد عز الدين زكري:

نسحب التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

يسحب. شكرا السيد المستشار.  
يسحب التعديل.

نمر إلى المادة 59 من المدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع وورد بشأنها 3 تعديلات، الأول من الفريق الاشتراكي والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل والثالث من مجموعة

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، باش نوضحو الأمر، الأمر يرتبط بالضريبة على الدخل والاقتراحين يهدفان إلى الرفع من مستوى 30.000 سواء لـ 36.000 ولا 40.000، ولما تعملو هاذ الإجراء يستفيد منه الجميع بما فيهم أولئك الذين يتقاضون أجورا عليا، وبالتالي فالتعديل لا يهدف لاستفادة الطبقات الهشة والفقيرة فقط، وبالتالي وخلال النقاش التزمت الحكومة - وهذا هو التوجه نتاع قانون الإطار للضرائب - أن السنة المقبلة إن شاء الله سيكون هناك إصلاح شامل لجداول الضريبة على الدخل، التي تكمن بالطبع من استفادة الطبقات التي عندها دخول دنيا من الاستفادة أكثر من الضريبة على الدخل، وبالتالي فالتعديلين غير مقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الفريق الاشتراكي؟

المستشار السيد يوسف أيدي:

نسحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الفريق الاشتراكي يسحب التعديل.

موقف المجموعة المحترمة؟

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

أنشبت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر للتصويت على التعديل:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 51؛

المتنعون = 21.

رفض التعديل.

ونمر الآن للتعديل الثالث المقدم حول نفس المادة، أي المادة 59 من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس لتقديم مشروع التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

يتوخى هذا التعديل إقرار الحق في خصم مبالغ تمويل الدراسة في القطاع الخاص، إذ أن إعفاء جزء من المبالغ المرتبطة بتدريس الأطفال من

العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

غير أن تعديل كل من الفريق الاشتراكي ومجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة تجمعها وحدة الموضوع حول رفع المستوى المعفى عنه من الضريبة، أحدهما يقترح رفعه من 2500 إلى 3000 درهم شهريا والآخر إلى 4000 درهم شهريا.

وعليه أقتراح تقديمها دفعة واحدة، بناء على المادة 222 من النظام الداخلي للمجلس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يهدف إلى تخفيض الرسم المفروض على الفئات الهشة، خاصة التي تتقاضى أقل من 3000 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس.

نتكلمو دائما على المادة 59 من المدونة العامة للضرائب يعني (l'article 59) كيف ما نتعرفو، السيد الرئيس والسادة المستشارون، خلال (les indices de prix) لأن الأسعار غلات وتعرفو بأن هاذ الخصم ديال 2500 درهم اللي تنضروه في 12 تيعطينا 36.000 ما تم التغيير ديالو منذ سنوات، ومنذ سنوات واحنا نتعرفو الغلاء، وعليه تنشوفو بأن هاذ الطبقة المتوسطة والفقراء ديال المجتمع المغربي علاش ما يستفدوش من هاذ الارتفاع ديال الأسعار من خلال رفع هذا المبلغ ديال الخصم من 30.000 درهم لـ 48.000 ألف درهم؟ وإلى رجعتنا لواحد (la méthode statistique) نتاع (la modélisation) الضبط، المبلغ خاصو يكون بالضبط بالدقة يعني بـ (le chiffre exact) خصو يكون 48.000.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة للرد على التعديلين معا، السيد الوزير تفضل.

اليوم نطرح هاذ التعديل من أجل رفع الخصم عن المعاشات بنسبة قليلة من 60% يرفع هذا الخصم إلى 70%، على أن لا يقل المبلغ على 240.000 درهم عوض 168.000 درهم.

إضافة أن معاشات غير المغاربة أو المقيمين في المغرب يتم التخفيض منها بنسبة 80% من أجل المساواة، واخا ما وصلناش إلى 80% طلبنا غير 70% نسبة قليلة، نتمناو الحكومة تقبل هذا التعديل، خصوصا أن هذه الفئة لم تستفد الزيادة من المعاشات على ما يزيد على 15 سنة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة تفضل السيد الوزير.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

هذه النسب تمت مراجعتها في سنة 2020، وهي اليوم الدخول والمعاشات فيها 90% ديال (l'abattement)، يعني معفاة، وبالتالي ما تنشوفش فين هو الهامش اللي تقدر تستعملو الحكومة باش ترفع من هاذ الدخول إلا المعاشات العليا، كما أسلفت الذكر، وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موقف صاحب مشروع التعديل.

#### المستشار السيد عز الدين زكري:

تشبث بالتعديل.

#### السيد رئيس الجلسة:

التشبث، إذن الفريق يتشبث.

نمر للتصويت على التعديل:

الموافقون = 20؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 06.

إذن رفض التعديل.

#### نمر إلى المادة 63 من المدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع، وورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السي مبارك.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

نسحب التعديل، السيد الرئيس.

الضريبة على الدخل فيه نوع من العدالة الاجتماعية، ومن شأنه أن يخفف العبء المادي للآباء، وبالتالي تشجيعهم على تدرس أبنائهم، وكذا هذا التعديل ينسجم مع مقتضيات المادة 88 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

أيد أن التعديل يرمي إلى إضافة نفقات التمدرس لما يجب خصمه على الدخول، ولكن كاين 58% تناوع الشرائح وهي اللي فقيرة وعندها دخول بسيطة ما تتخلصش كاع الضريبة على الدخل، وبالتالي إجراء من هاذ القبيل غيستافدو منه عاوتني 58% غادي تقصيوها، وبالتالي احنا تنقلو في إعادة النظر السنة المقبلة للجدول كلها تناوع الضريبة على الدخل غادي يتخاذا هاذ الأمر بعين الاعتبار.

بالتالي التعديل غير مقبول.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موقف صاحب مشروع التعديل؟

#### المستشار السيد عز الدين زكري:

تشبث بالتعديل.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن غنعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 17؛

المعارضون = 55؛

المتنعون = 06.

إذن رفض التعديل.

#### نمر إلى المادة 60 من المدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع، ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السي زكري.

#### المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

سبق لكم في الحكومة أن قبلتم تعديل من المقاولات، يهدف إلى

تخفيض نسبة الرسوم من 40% إلى 2.5%.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.  
إذن يسحب التعديل.

**نمر إلى المادة 73 من المدونة العامة للضرائب:**

لم ترد في المشروع، وورد بشأنها ثلاث تعديلات: الأول من الفريق الاشتراكي والثاني من الاتحاد المغربي للشغل والثالث من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ولكن تجمعها وحدة الموضوع حول رفع شريحة الدخل المعفاة من 30.000 درهم، ولكن بنسب مختلفة، وعليه سنقدّمها دفعة واحدة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.  
تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد يوسف أيّني:**

شكرا السيد الرئيس.  
التعديل يأتي في سياق مراعاة ضعف الحالة المادية لشريحة كبيرة من المجتمع الذين يتقاضون مدخولا شهريا لا يتعدى 2500 درهم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.  
الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.  
تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

السيد الرئيس،  
في إطار سعر الضريبة على الدخل، نطلب رفع شريحة الدخل المعفاة من الضريبة من 30.000 إلى 36.000 أي بزيادة 6000 درهم، بقدر أن تعفى 500 درهم شهريا، وهذا استجابة لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وكذلك من أجل العدالة الجبائية، كذلك تخفيض بنسبة رقم 1 بالنسبة لكل شريحة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.  
نمر للتعديل الثالث لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.  
تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

بالنسبة لجدول حساب الضريبة، نقترح في هذا التعديل أنه جدول الشريحة 10% للسعر بالنسبة لـ 500.000 واحد إلى 600.000 درهم، 20% من 600.000 إلى 800.000، 30% من 800.000 إلى 100.000 و34.000، 36% من 200.000 فما فوق، هاذ التعديل يهدف إلى تحقيق التوازن في المساهمات في كل أسطر الدخل وتخفيف

الضغط الجبائي على الطبقة المتوسطة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.  
الكلمة للحكومة للرد على التعديلات.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:**

سبق وأن قلت، السيد الرئيس، بأن استهداف هاذ الأسطر خاصة الشطر الأول كيستافدو منه جميع الدخل، وبالتالي ما عندوش واحد القوة أنه يستهدف الشريحة المعنية بهاذ الدخل، وقلت بأنه في المناظرة اتفقنا على إعادة النظر في الجداول كلية، وستعمل الحكومة هاذ السنة خصصناها للضريبة على الشركات، السنة المقبلة وبشكل تشاركي سنعمل على إصلاح الضريبة على الدخل إن شاء الله، توسيع الوعاء ونرجعها أكثر عدالة وأكثر ضمانة لقدرة شرائية، خاصة للطبقات الهشة والمتوسطة، وبالتالي التعديلات غير مقبولة.

**السيد رئيس الجلسة:**

نمر لمواقف الفرق صاحبة مشاريع التعديلات.  
الفريق الاشتراكي، موقفكم السيد الرئيس.

**المستشار السيد يوسف أيّني:**

تنشبت بالتعديل السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن غادي نعرض تعديل الفريق الاشتراكي للتصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل، تعديل الفريق الاشتراكي.

كنعرض تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:

غشمشيو نفس العدد، إذن:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

رفض التعديل، تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل.

أمر وأعرض تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 52؛

المتنعون = 00.

رفض التعديل.

إذن غادي نعرض للتصويت التعديل ومشروع تعديل الفريق الاشتراكي على التصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل، رفض تعديل أو مشروع تعديل الفريق الاشتراكي.

غادي نعرض أو الموقف دياكم السي زكري، التثبت بالتعديل وغادي نمشيو بنفس العدد.

إذن الموافقون = 26؛

المعارضون = 54؛

المتنعون = 00.

ورفض التعديل، تعديل الفريق الاتحاد المغربي للشغل.

غادي نمر للمادة 89 من مدونة العامة للضرائب:

لم ترد في المشروع، وورد بشأنها تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة المحترمة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس.

كيفنا نتعرفو أي قانون ضريبي في العالم من بين الأهداف ديالو هو العدالة الجبائية، إذن غادي نمشيو لواحد الشريحة مهمة، والي يعتبرون بأن هما المساعدون الأساسيون للإدارة العامة للضرائب، هذه الشريحة هم الخبراء المحاسبون والمحاسبون المعتمدون والمحاسبون المستقلون، الإدارة العامة للضرائب تعتبرهم المساعد أو الذراع الأيمن دياهم، كيفنا المحافظة كنتعامل مع الموثق، كيفنا المحكمة تتعامل مع المحامي، الإدارة العامة للضرائب، كيفنا قلنا (le partenaire idoine) ديالها هو الخبر المحاسب والمحاسب المعتمد والمحاسب المستقل.

إذا رجعنا للعدالة الجبائية منذ سنوات، تنشوفو بأن باقي المهن الحرة اللي كيسديو الخدمات هم خاضعين لـ (TVA<sup>1</sup>) بواحد السعر ديال 10%، هذيك (droit de déduction) هاذ الخبراء المحاسبون والمحاسبون المعتمدون والمستقلون ما كيسستافدوش من هاذ نفس التسعيرة، بحيث كيخضعو للضريبة ديال 20%، يعني (le double) ديال باقي الموردين لهذه الخدمات.

كنا حطينا التعديل وتشبنا به، والسيد الوزير المحترم يقول لك هاذ الشي سينظر فيه النظر للسنة القادمة، كنعقولو للسيد الوزير احنا أولاد

نمر الآن إلى المادة 74 من المدونة العامة للضرائب ولم ترد في المشروع: ورد بشأنها تعديلان، الأول من الفريق الاشتراكي والثاني من فريق الاتحاد المغربي للشغل، وتجمعها أيضا وحدة الموضوع حول الخصوم من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية.

إذن غنعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا.

التعديل هو في سياق مراعاة ضعف الحالة المادية لشريحة كبيرة من الأجراء الذين يستفيدون من خصم شهري بالنسبة لـ 30 درهم للفرد، فإن هذا الملمس يرفع مستوى الخصم إلى 50 درهم شهريا، علما أن عبء مصاريف تربية الأطفال يفوق بكثير هذا المبلغ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر للتعديل الثاني من طرف الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عز الدين زكري:

السيد الرئيس،

هذا التعديل يخص الخصم على الأعباء العائلية، لأنه لم يطرأ أي تغيير على هذا المبلغ منذ أن كانت التعويضات العائلية تساوي 36 درهم عن كل طفل، وهاذ الشي أيضا داخل في مراعاة الاتفاق المشترك 25 أبريل 2019 الذي تضمن الزيادات في التعويضات العائلية بقدر 100 درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للحكومة للرد على التعديلين معا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

الأمر يتعلق دائما بإصلاح الضريبة على الدخل، وكما قلت فالمراجعة الشاملة ضرورية، ولكن أيضا تعميم هذه التعويضات العائلية لـ 20 مليون مغربي الآخرين، اليوم اللي ما كيسستفدو من لا شيء ماشي من الخصم على الدخل، ما عندهومش هذه التعويضات، هي أيضا أولوية من الأولويات، بالتالي فالتعديلين مرفوضين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الموقف ديال الفريق الاشتراكي؟

<sup>1</sup> Taxe sur la Valeur Ajoutée



قبل اللجنة للتصويت، وكذا أن ثلاثة دازو بالأغلبية وتعديل واحد بالإجماع هو المرتبط بتمرير دراسة الطلبة.

إذن الموافقون على المادة كما عدلتها اللجنة:  
الموافقون: الإجماع.

الآن نمر للتعديل المقدم من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم مشروع التعديل.

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 91 من الإعفاء دون الحق في الخصم، تعفى الضريبة على القيمة المضافة، نمشيو لـ 8، كنتقترحوا إضافة إعفاء الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الدوائية المخصصة للبشر كما هي منصوص عليها في القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

هاذ التعديل يهدف إلى حذف الضريبة على القيمة المضافة على كل الأدوية والمنتجات الصيدلانية المخصصة للإنسان، نظرا لأن أكثر من 53% من مصاريف الصحة تتحملها الأسر والمواطن المغربي من جيبه، وهذا الإعفاء سيخفف من عبء تحمل مصاريف العلاج على المواطنين.

من شأن هاذ الإجراء أن يساهم في تخفيض ثمن الأدوية المرتفع مقارنة مع القدرة الشرائية، وسيساعد على استهلاك أفضل الأدوية وتمكين المواطنين من ولوج أصل العلاج.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة؟ تفضل السيد الوزير.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، إن شاء الله ابتداء من هاذ السنة وبالانخراط جميع المغاربة في التغطية الصحية غتكون عندهم الإمكانية نتاع أنهم هاذ الأدوية تؤديها الانخراط دياهم و(CNSS<sup>2</sup>) ما شي هوما، وهذا شيء مهم.

والشيء الثاني اللي أساسي هو أن مجموعة من الأدوية ديال الأمراض المزمنة وخلال السنوات الأخيرة تنخفضو سواء الرسوم عند الاستيراد أو الضريبة على القيمة المضافة، وفي هاذ السنة وبعد النقاش اللي كان في الغرفة الأولى كل الأدوية المرتبطة بداء السكري جينا الاقتراح أننا حيدنا لها كلها (TVA) و(Les droits à l'importation) باش نخفضو الثمن نتاعها.

الهدف من هاذ الشيء كله هو غير حماية لإنتاج وطني في مجموعة من الأمور، وماشي الحل الهدف منه هو الموارد، وغادي نمشيو على نفس

اليوم، وبغينا العدالة الجبائية.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.  
الكلمة للحكومة.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

غير السيد الوزير مازال متشبث برأيه، وسينظر ولكن بشكل يحقق العدالة الجبائية وتوحيد السعر الضريبة على القيمة المضافة كيف ما جا في قانون الإطار، والسنة المقبلة غادي نجيو إن شاء الله بواحد السعر كيهم جميع هذه الخدمات.

ولكن باش نوضحو الأمر ميزان (les experts comptables) ملي تنقولو تخلصو 20% نتاع (TVA) راه ماشي تيجبدها من الريح نتاعو، راه تيفكتيرها على الشركة اللي تدير لها (le bilan) وتدير لها (l'audit) (donc)، إذا راه (l'expert-comptable) ما تخلصر والو، باش نكونوا واضحين، نوضحو الأمور، كما هي (l'expert-comptable) اليوم تخلص 20%، أكيد الآخرين تخلصو 10%، سنوحد الأسعار إن شاء الله، طبقا للقانون الإطار نتاع الضرائب وضمانا للعدالة الجبائية التي يفوق مفهومها بكثير شريحة اجتماعية معينة، وبالتالي التعديل مرفوض.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موقف صاحب مشروع التعديل.

#### المستشار السيد المصطفى الدحاني:

أنشبت.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن الفريق يتشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 03؛

المعارضون = 48؛

المتنعون = 30.

إذن رفض التعديل.

#### أمر المادة 91 من المدونة العامة للضرائب:

عدلتها اللجنة حول المعادن المستعملة وخدمات التأمين التكافلي وتمويل دراسة الطلبة.

وورد أيضا بشأنها تعديل من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، يتعلق بإعفاء الأدوية والمنتجات غير الدوائية المخصصة للبشر.

وقبل عرض التعديل للمناقشة، أعرض، أولا، التعديلات المدخلة من

<sup>2</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

شكرا.

المادة I-144 (د) من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

نمر إلى المادة II-162 المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة وأدرجتها في

المشروع:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 193 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة وأدرجتها في مشروع

القانون:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 208 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

نمر للمادة 210 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 212 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 216 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 220 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 221 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 225 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 226 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 226 المكررة - III من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 231 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 231 (IV و VIII) من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 242 من المدونة العامة للضرائب:

الخطى باش هاذ الضرائب اللي تتهدف الأدوية واللي إذا كاينة الإمكانية نتاع  
أنا نخفضوها باش الثمن ديالها ينخفض، غادي تدار بدون أدنى تردد، إن  
شاء الله، مستقبلا، وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مرفوض من قبل الحكومة.

بعد بيان أسباب الرفض، الموقف ديالكم السيد المستشار؟

المستشار السيد نازهي:

السيد الرئيس، التصويت.

السيد رئيس الجلسة:

التصويت، تنشبثو.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 56؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل، رفض تعديل مجموعة الكوفدرالية الديمقراطية  
للشغل.

غادي نمر للمادة 92 من المدونة العامة كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

نمر للمادة 99 من المدونة العامة للضرائب:

لم يرد بشأنها تعديل، المادة الأصلية.

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 102 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة وأدرجتها في

مشروع القانون:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 123 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 124 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

نمر للمادة IV-129 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة وأدرجتها في

مشروع القانون:

الموافقون: بالإجماع.

قطاع آخر.

الآن هذا الموضوع كان في 30 سنة ملي جاء ورجعناه 35 سنة، وهذا الشيء درناه بتحاو مع الفرقاء وبناء على المعطيات نتاع تشغيل داخل المقابلة، وبالتالي فالعلاقة غير موجودة مع مواضيع الساعة؛ والتعديل مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موقف صاحب مشروع التعديل، السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

نتشبت بالتعديل.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثو به؟

إذن أعرض التعديل أو مشروع التعديل للتصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 57؛

المتنعون = 00.

إذن رفض التعديل، رفض تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل.

نمر للمادة 248 من المدونة العامة للضرائب كما عدلتها اللجنة وأدرجتها في مشروع القانون:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، بعدما صوتنا على جميع المواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب، تنتقل للبند الثاني من المادة 6 الخاص بتتميم المدونة العامة للضرائب بالمادة 225 المكررة.

وقد تم تعديله من لدن اللجنة بإضافة المادة 161 المكررة وإضافة القسم السادس من الكتاب الثالث ومواده 288 و 289 و 290 و 291 و 292 المتعلقة بالرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة.

وبالتالي، أعرض البند الثاني من المادة 6 كما عدلته اللجنة للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

ورد أيضا تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يرمي إلى إضافة المادتين 288 و 289 إلى المدونة العامة للضرائب، مع الإشارة إلى أن اللجنة، إلى اسمحتي لي السيد المستشار، مع الإشارة إلى أن اللجنة والمجلس الآن وافقا على إعطاء نفس الترتيب لتنظيم هذا الموضوع، موضوع هاذ الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة، فإلى تقبل راه غادي ياخذ

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

ثم المادة 246 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون: بالإجماع.

نمر بعد ذلك للمادة 247 (XVIII، XXXII، XXXIII و XXXIV و XXXV و XXXVI) من المدونة العامة للضرائب:

عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل. وقبل ما نعرض مشروع التعديل الفريق المحترم للمناقشة، كنعرض التعديلات المدخلة من قبل اللجنة للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

نمر الآن لتعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لك السيد الرئيس.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل هو موضوع الساعة، يخص فئة عريضة من الشباب المغربي الذي خرج إلى الشارع وهو يخص سن التوظيف، نطالب بتمديد السن من 35 إلى 45 سنة، ذلك تمديد سن الشباب المستفيدين من إعفاء عقود تشغيلهم من الضريبة على الدخل وفتح المجال للذين فقدوا الشغل بسبب الجائحة، نظرا لارتفاع عدد فاقد الشغل جراء جائحة كوفيد ومن شرائح عمرية مختلفة، نرى أنه من الحيف تقديم تشجيعات لتشغيل الشباب دون سن 30 وحرمان الذين يكبروهم سنا من حقهم في التشغيل.

لنا نقتراح رفع سن الاستفادة من الإعفاء بالنسبة لأجورهم إلى 45 سنة كما تنص عليه القوانين الجاري بها العمل في جميع الدول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة، السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، هذا الموضوع لا علاقة له بموضوع الساعة، هذا الموضوع يتعلق بواحد المقابلة التي بغات تدخل واحد الأجير لأول مرة، أول شغل نتاعو، كنا جنبناه باش نساعدو المقاولات تدخل الشباب، وباش نلقاو حلول إضافية في هذه الفترة الصعبة للشباب لولوج عالم التشغيل داخل المقابلة والقطاع الخاص، أما موضوع الساعة كيف عرفو السيد المستشار فيعني

بالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول كما عدلته اللجنة من خلال (المواد 267، 268، 269، 270، 271، 272 و 273):

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

غادي نمر الآن للبند الرابع من المادة 6 الخاص بنسخ الجدول الملحق بالمدونة العامة للضرائب والمتعلق بالضريبة على الدخل ونظام المساهمة المهنية الموحدة الوارد بالمادة 40، كما عدلته اللجنة بإضافة فقرة ثانية إليه:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

وننتقل الآن للبند الخامس من المادة 6 كما عدلته اللجنة والخاص بالدخول حيز التطبيق والأحكام الانتقالية، كما عدلته اللجنة، بطبيعة الحال:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

الآن غادي نعرض المادة 6 من مشروع القانون برمتها للتصويت كما عدلت:

الموافقون = 60؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 12.

إذن وافق مجلس المستشارين على المادة 6 من مشروع القانون برمتها بـ 60 موافق؛ 10 معارضين؛ و 12 ممتنع.

شكرا.

نمر الآن للمادة 7 من مشروع قانون المالية:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7 مكررة من مشروع قانون المالية كما أضافتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نمر، الآن إذا سمحتو للمادة 8 من مشروع قانون المالية:

ورد بشأنها تعديل للفريق الحركي.

الكلمة للسيد الرئيس.

تفضل السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

كنسحبو هذا التعديل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن يسحب التعديل.

إذن غا نعرض المادة 8 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

ترقيم آخر غنبدو بـ 293، 294.

الكلمة لك السيد المستشار.

تفضل.

المستشار السيد حسن نازهي:

مفهوم السيد الرئيس.

(donc) بالنسبة للمواد الجديدة اللي ضفنا 288، 289 بالنسبة

للكتاب الثالث الواجبات والرسوم أخرى، بالنسبة للقسم السادس اقتراح

الضريبة على الثروة من المادة 288: تحدث ضريبة على الثروة خصوصا فيما

يتعلق بالودائع والحسابات البنكية، العقارات والأسهم والمستندات؛

المادة 289: قيمة الثروة من 10 مليون ديال درهم إلى 100 مليون

ديال درهم: 0.5؛ من 100 إلى 500؛ 0.75؛ 500 فما فوق: 1%.

وهذا يهدف للمساهمة الفعلية للأغنياء في التكاليف العمومية وفي تنمية

البلاد، طبقا للفصل 39، 40 من الدستور، ويهدف إلى تحقيق مداخل

إضافية لخزينة الدولة وكذا توسيع تغطية منح الطلبة الجامعيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة، السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

للاعتبارات السالفة الذكر، السيد الرئيس، فالتعديلات غير مقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الحكومة رفضت التعديل.

موقف صاحب مشروع التعديل؟

المستشار السيد حسن نازهي:

نفس التصويت، فإيت لنا صوتنا على الثروة، التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التشبث.

إذن أعرض التعديل، تعديل المجموعة المحترمة على التصويت:

الموافقون = 16؛

المعارضون = 61؛

المتنعون = 06.

إذن رفض التعديل، رفض التعديل المجموعة المحترمة، مجموعة الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل.

غنمر الآن إلى اسمحتو، للبند الثالث من المادة 6 الخاص بنسخ وتعويض

أحكام القسم الثالث من الكتاب الثالث من المدونة العامة للضرائب، المتعلق

شكرا.

غادي ننقل المادة 9:

ورد بشأنها تعديل، دائما من الفريق الحركي.  
تفضل السي مبارك للتقديم مشروع التعديل.. كتسحبوه؟  
يسحب تعديل الفريق الحركي.

كنعرض المادة 9 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

ننقل للمادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

ننقل للمادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

ننقل للمادة 12: أعرضها للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

ننقل للمادة 12 المكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12 المكررة مرتين:

ما فيهاش تعديل.

الموافقون: بالإجماع.

كنعرض المادة 12 المكررة ثلاث مرات:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

ننقل للمادة 13 كما عدلته اللجنة: أعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14 من مشروع قانون المالية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 15 للتصويت:

لم يرد بشأنها تعديل.

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 16 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

كننتقلو للمادة 17:

ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي.  
الكلمة للسي مبارك.  
تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كنعليو استعمال الأمازيغية وكمشيو للمادة 17 مكرر، كنعذفو عبارة "استعمال الأمازيغية"، وكمشيو للمادة 17 مكرر إحداث صندوق النهوض بالأمازيغية: "يحدث ابتداء من فاتح يناير 2022 صندوق تحت اسم "صندوق النهوض بالأمازيغية"، ترصد هذه الاعتمادات سنويا بموجب هذا القانون بشكل تصاعدي، وتخصص هذه الاعتمادات لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، طبقا للقانون التنظيمي رقم 26.16 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.121 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكمشيو للمادة 17 مكرر، كنعذفو

ويهدف هذا التعديل، السيد الرئيس، إلى تفعيل أحكام القانون التنظيمي المشار إليه وكذا تنزيل التزامات البرنامج الحكومي وكذا عدم حصر تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في المجال الإداري فقط، بل بغية التمويل التدريجي للمخططات القطاعية المصنوع عليها في المادة 32 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه.  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، على احترام الوقت.  
موقف الحكومة، السيد الوزير؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

الحسابات الخصوصية الإحداث ديالها كين فيه مجموعة تناع الشروط مرتبطة بالقانون التنظيمي لقانون المالية، والتي تحتم وجود موارد خاصة بهاذ الصندوق.

لو مشينا فهاذ الاتجاه قانونيا كان من غير الممكن؛ وثانيا استعمالنا الصندوق الموجود وبفي هذا الغرض.

والمسألة الثالثة التوجه العام اللي مشينا فيه جماعيا منذ 10 سنوات أو أكثر هو أننا نقلو العدد ديال الحسابات الخصوصية.

ورابعا وأخيرا تنزيل الأمازيغية لا يرتبط بأداة محساباتية واش هي الصندوق ولا الحساب ولا..؟ هي ثقافة، هي إرادة، هي سياسة، وهو تنزيل واقعي للغة يعتر بها المغاربة جميعا، ويتحدث بها مجموع من المغاربة في مختلف الربوع، بالتالي فالتعديل لا فائدة منه وغير مقبول.

كنعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.  
تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد الحسن نازهي:

نعم السيد الرئيس.  
ونظرا للخصائص المهول الذي يعرفه قطاع مفتشي الشغل، نقتراح تخصيص 100 منصب شغل لهاته الفئة، بحيث يجب العمل على تزويد جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية واللوجيستية بما يضمن السير العادي للجهاز خلال ممارسة المهام المتعددة، وهنا نقترحو أنه كين رقم 2 بالنسبة للمادة 20 يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 350 منصب ماليا على مختلف الوزارات والمؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. نقترحو أنه تخصيص 100 منصب شغل لفائدة مفتشي الشغل من هاذ التوزيع الي عند رئيس الحكومة.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.  
الكلمة للحكومة للرد على التعديلين معا، الإخوان ديال الاتحاد الاشتراكي راه سحبو التعديل، السيد الوزير.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

ما كين مشكل.  
أولا، مواكبة لتعزيز قدرات وزارة التشغيل بمفتشي الشغل الي عندهم دور مهم بطبيعة الحال في تنزيل كل الأوراش الإصلاحية، تم تخصيص 100 منصب شغل السنة الماضية، وكيف ما قلنا في اللجنة فهاذ مفتشي الشغل يعني الانضمام متاعهم والانخراط متاعهم في العمل داخل القطاع الوزاري يتطلب وقتا للتأقلم والأجراء نتاع العمليات متاعهم، وبالتالي هاذ السنة وباتفاق مع الوزارة المعنية، كايئة 50 منصب شغل وكايئة إرادة لتعزيز هذه المناصب بشكل تصاعدي ومرحلي.  
أما المناصب الي عندها رئيس الحكومة راه فيها 200 لذوي الاحتياجات الخاصة، واش نحيدو هاذ المناصب ونقولو مفتشي الشغل؟ وبالتالي فالتعديل مرفوض.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.  
موقف المجموعة المحترمة؟

#### المستشار السيد الحسن نازهي:

تنسحب التعديل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.  
السي مبارك بعد سماع الأسباب..

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

نزولا عند رغبة السيدة الوزيرة والسيد الوزير احنا كنسحبو هاذ التعديل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.  
إذن يسحب التعديل.

#### وكنعرض المادة 17 للتصويت:

ما بقى تعديل كنظن الإجماع.  
الموافقون: بالإجماع.  
شكرا.

#### ننتقل للمادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

#### الآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

#### غمر للباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف.

#### المادة 19 من مشروع قانون المالية:

الموافقون: بالإجماع.

#### ننتقل للمادة 20:

ورد بشأنها ستة تعديلات: اثنان من الفريق الاشتراكي وثلاثة تعديلات من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وتعديل واحد من ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، غير أن تعديلين من التعديلات الستة تجمعها وحدة الموضوع، يتعلقان بطبيعة الحال بالمناصب المخصصة لمفتشي الشغل.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم التعديل الأول حول المادة 20.  
تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد يوسف أيدي:

تنسحبو السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.  
الله يجازيك بخير.

لخلاصات معينة ستم ترجمة هذه الخلاصات على أرض الواقع وفي قانون المالية.

أما التبويب نتاعها واش في هذا الفصل أو في هذا الفصل هذا لا يعني شيئاً. اللي الأساسي هو ترجمة الاختيار اللي غادي نوصلو له، الخواتم ديال هاذ الشيء، إن شاء الله، في مشروع قانون مالية لاحق، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة بصراحة؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تسحبه؟ تتشبتو؟

المستشار السيد لحسن نازهي:

تنتشبتو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل المقدم من قبل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتصويت:

الموافقون = 15؛

المعارضون = 56؛

المتنعون = 04.

إذن رفض التعديل.

تمرر للتعديل الخامس المقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول رفع المناصب المخصصة لوزارة الصحة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

مناسبة الاقتراح ديال التعديل ديالنا هو ما عرفته بلادنا والعالم كله السنوات الماضية، لأن جائحة كورونا عرت على الوضع الصحي في البلاد، وخصوصا الخصاص المهول ديال الموارد البشرية، وكان هنا جا السيد وزير الصحة في لقاء محوي هنا عندنا وقال بأنه خص بالنسبة للموارد البشرية حوالي 97.000 بالنسبة للأطر الصحية إلى بغينا نمشيو في (les norms)، (donc) احنا في الكونفدرالية تنقترحو إحداث في عوض 5500 المقترحة من طرف الحكومة تنقترحو إحداث 14.000 منصب جديد في قطاع الصحة. إحداث هاذ المناصب الجديدة في قطاع الصحة بتحويل جزء من ميزانيات قطاعات أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن يسحب التعديل.

كتمرر الآن للتعديل الثاني المقدم من الفريق الاشتراكي حول نفس المادة حول مناصب المحاكم المالية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

تنسحبوه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

مزيان.

شكرا.

غادي نمرر للتعديل الرابع حول المادة 20 مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول أطر الأكاديميات.

تفضل السيد المستشار.

أنا غادي أنت غادي نرجع له، غادي نرجع له، مفتشي الشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

غير من أجل إدماج الأساتذة أطر الأكاديميات وتحويل أجور الأساتذة إلى فصل نفقات الموظفين عوض المعدات والنفقات المختلفة، وهو ما لا يكلف الميزانية سنتيا زائدا، وسيضع حدا للهشاشة والتمييز في قطاع التعليم والتربية والتكوين.

لذلك، السيد الرئيس، نقترح أنه بالنسبة لإحداث مناصب مالية من 20.956 إلى بعض المناصب المالي المحدثه بموجب الجدول الوارد في البند 1 لهاد المادة، "يحدث ابتداء من فاتح يناير 2022 لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 119.000 منصبا ماليا تخصص للموظفين أطر الأكاديمية".

إذن هناك تحويل ماشي إحداثات جديدة، تحويل من نفقات الموظفين عوض المعدات والنفقات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

أنا كيف شرحنا بأن قانون المالية هو ترجمة للاختيارات نتاع القطاعات الحكومية، وهاذ الموضوع هو موضوع تشاور داخل قطاع التربية الوطنية بين السيد الوزير ومختلف التمثيلات النقابية، وملي غادي وصلو

للموظفين حاملي الشهادات، على غرار السنة الماضية اعطيتو 100 منصب. وبالمناسبة السنة الماضية، السيد الوزير، اعطيتو 100 منصب للموظفين، ولكن المفتشين اعطيتوهم 82، وبالتالي 182 منصب لمفتشي الشغل هذه السنة اعطيتوهم 50 فقط وهاد 50 فيها أن تأكدت السيد الوزير، مع الوزارة المعنية 50 ماشي مفتشي الشغل، فيهم المتصرفين وأطر أخرى، وبالتالي يبقى العدد قليل، لذلك نطلب أنه ماشي إحداث المناصب ولكن تحويل 200 منصب لفائدة وزارة الشغل، ولينا احنا كندافعو على وزارة الشغل وكندافعو على الحكومة أسدي.

النقطة الثانية في نفس التعديل هو قلنا لكم هذيك المناصب ديال السيد رئيس الحكومة 400 منصب تخصصو لنا 150 منصب للدكاترة المعطلين حاملي الشهادات، لأن الدكاترة فاش كيمشيو يدوزو المباراة ديال التوظيف في التعليم العالي كيلقاو معهم الموظفين، وبالتالي كيتبقى لهم 200 منصب مع الأطر ديال الجامعات، وقلنا هذيك المباراة ديال التعليم العالي ديال 700 منصب اللي هي التحويل كذلك تكون على مباراة وطنية، علاش؟ لأن كيوقع إشكاليات في اللجان على مستوى الكليات "باك صاحبي"، إذا كانوا اللجان متفقين مع بعضهم كيدوزو اللي بغاو، لدرجة كيكون المنصب معروف لمن غادي يتعطى، لذلك بغينا تكون مباراة وطنية في إطار الشفافية وفي إطار النزاهة ولن يستحق.

ونعاود نأكد القضية ديال مفتشي الشغل، بغينا جهاز التفتيش يتطور عندنا وعندكم إمكانية باش تحولو المناصب على الأقل 200 منصب إذا يسر الله في هذا.. ممكن تنقدو الموقف. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار، على احترام الوقت. موقف الحكومة، السيد الوزير؟

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تنحي السيد المستشار على التشبث تناعو والدفاع تناعو على وزارة التشغيل، وهذا شيء مهم.

أنا كما قلت احنا تناقشو مع وزير التشغيل هذا الموضوع، وهو الآن يعمل على هيكلة القطاع لأن تم إدماج مجموعة من الأمور. مللي غادي تستقر الوضعية، سواء غادي نستعملو مناصب إضافة من الحصيصة اللي كايين عند رئيس الحكومة لدعم مفتشي الشغل، المغرب محتاج لمفتشي الشغل، نحن محتاجون لهذه الشريحة اللي تمشي وخصها تمشي، باش تأكد بأن الناس والشركات كديكلاريو بالخدمة ديالهم، خاصة ونحن مقبلون على تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية.

إذن اطمئن السيد المستشار غادي نلقاو الحلول في الوقت المناسب.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

موقف الحكومة؟

تفضل السيد الوزير.

#### السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

ونحن نتفق كل الاتفاق مع السيد وزير الصحة ومع السيد المستشار على أن الخصاص كبير في قطاع الصحة، ولكن المعالجة ديالو ما يمكنش تتم عبر تخصيص مناصب مالية لا تستعمل في نهاية المطاف، وبالتالي خصنا نكونو جديين، نعترفو بالخصاص ونلقاو لو الحلول بنقاش عميق ودون مزايادة.

المناصب احنا الوقت اللي وزير الصحة يطلب 5500 لأن عارف هاذيك هي الطاقة اللي كايينة، راه تنعطيوهم 5500، نحن مقتنعون بأن الخصاص خصو يتعالج، ولكن راه كايينة طرق أخرى، وبالتالي فالتعديل غير مقبول السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موقف الإخوة في المجموعة.

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

تشبث بالتصويت.

#### السيد رئيس الجلسة:

تشبثون بالتصويت.

#### إذن أعرض مشروع التعديل للتصويت:

الموافقون = 16؛

المعارضون = 51؛

المتنعون = 07.

#### إذن رفض التعديل.

نمر الآن للتعديل السادس المقدم على نفس المادة هي المادة 20 من ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد خالد السطوي:

شكرا السيد الرئيس.

غادي نرجع لمفتشي الشغل، السيد الوزير، بطبيعة الحال بطريقة

أخرى، لأن احنا طلبنا تخصيص 200 منصب في إطار تحويل مناصب



الموافقون: بالإجماع.  
شكرا.

المادة 25 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 26 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 15؛

المتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على الباب الثاني من الجزء الأول.

نتنقلو للباب الثالث:

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة:

المادة 36 كما عدلتها اللجنة وضمنها الجدول (أ) المتضمن للتقييم الإجمالي

وفيما يخص الاختيار نتاج وزارة التعليم العالي، أعتقد بأن الاختيار كان الاختيار نتاج الوزارة كانوا باعنيين دكاترة اللي يكونون في الإدارة وعندهم الخبرة وراكمو تجارب باش يجيو يغيو بها الحقل الجامعي، وهذا كان اختيار موضوعي، وإذا كان ضرورة اليوم نعيدو النظر في التقسيم نتاج هذا العدد فلا بأس نديروه في المستقبل.

وبالتالي هذا التغييرات التقنية اللي الأجراء نتاجها تتطلب العمل الإداري ما تتستوجبش التعديلات في التشريع، وبالتالي فالتعديل غير مقبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موقف المجموعة المحترمة؟

المستشار السيد خالد السطي:

أنا فرحت، يحساب لي قبلو السيد الوزير، فكنتشبو به.

السيد رئيس الجلسة:

إذن كنعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 19؛

المعارضون = 50؛

المتنعون = 04.

إذن رفض التعديل.

دبا كنعرض المادة 20 برمتها للتصويت:

ما تقبل فيها حتى تعديل.

كنظن الإجماع.

نعرضها للتصويت.. مرحبا، إذن ما غنطبقوش القاعدة ديال الإجماع.

إذن أعرض المادة 20 برمتها للتصويت:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 10؛

المتنعون = 10.

إذن وافق المجلس على المادة 20 برمتها.

غننتقل للمادة 21 لم يرد بشأنها تعديل:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22 أ عرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 23 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 24 للتصويت:

المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

الصف الثالث، تقديرات مداخل حسابات العمليات النقدية:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

الصف الرابع: تقديرات مداخل حسابات التمويل:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

تقديرات مداخل حسابات النفقات من المخصصات، الصف الأخير:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

دبا تعرض للتصويت المادة 36 برمتها كما عدلتها اللجنة:  
الموافقون: بالإجماع.

المادة 37، أعرضها للتصويت:  
الموافقون: بالإجماع.

ننتقل إلى المادة 38 نعرضها للتصويت:  
الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 39 للتصويت:  
الموافقون = 52؛  
المعارضون = 05؛  
المتنعون = 15.

إذن وافق المجلس على المادة 39 بـ 52 موافق و 5 معارزين و 15 امتنعوا.

المادة 40:  
الموافقون: بالإجماع.  
شكرا.

أعرض الآن الباب الثالث من الجزء الأول من مشروع القانون للتصويت:  
الموافقون = 52؛  
المعارضون = 05؛  
المتنعون = 15.

شكرا.

لمداخل الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة:  
هاذي واحد المادة تتكتسي، السيد الوزير، نتكلم تحت الإشراف ديالك، تتكتسي واحد الأهمية خاصة، وتنظن بأنها تتلخص مشروع قانون المالية، وبالتالي غادي نذكر بأحكام المادة 54 من الفصل 2 من القانون التنظيمي لقانون المالية المعنون بالتصويت على القانون المالية.

المادة 54 تقول: "يجري في شأن التقديرات المداخل تصويت إجمالي فيما يخص الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وتصويت عن كل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة".  
وعليه، أعرض:

أولا، للتصويت تقديرات مداخل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2022:  
إذن الموافقون على تقديرات المداخل الميزانية العامة:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

إذن، وافق المجلس على تقديرات مداخل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2022.

أعرض ثانيا للتصويت تقديرات مداخل ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2022:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

إذن 57 موافق؛ 00 معارض؛ و 15 ممتنع.

إذن صادق المجلس على تقديرات مداخل الميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2022.

أعرض ثالثا للتصويت تقديرات مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2022، وذلك بحسب كل صنف منها:  
وغمشيو على حساب الأصناف:  
غادي نبدأ بتقديرات مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:  
غادي نمشيو بنفس العدد، إذن نفس العدد، غادي نمشيو:  
الموافقون = 57؛  
المعارضون = 00؛  
المتنعون = 15.

تقديرات مداخل حسابات الانخراط في الهيئات الولية:  
نفس العدد:  
الموافقون = 57؛

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شوف، أنا لست قاطعا أمرا حتى تشهدوا، المجلس سيد نفسه، ولكن أنا عندي واحد البرمجة أقربها ندوة الرؤساء، طبقا لأحكام ومقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

غير اسمح ليا دبا إذا اتفتقو وتفتقو مع الحكومة إذا ممكن بأننا نمرو دبا للتصويت ما كاين مشكل السي عبد القادر، أما ما عندي حتى مانع، حيث باش تنفقو معهم على الجلسة الثانية، إيوا راه غادي تغير حتى الجلسة الثانية، تفضل السي عبد القادر، تفضل، وا تفضل. معذرة السي عبد القادر تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أگناو:

السيد الرئيس،

أنه هذا الصباح تشاورنا مع جميع الفرقاء، جميع مكونات المجلس، واتفق الجميع على أنه سنمر مباشرة بعد التصويت على الجزء الأول سنمر للبت في الميزانيات الفرعية، ومباشرة بعد ذلك نعود للجلسة للتصويت على الجزء الثاني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

إذن اللي كنتقترحو الآن هو أننا نمرو للتصويت على الميزانيات الفرعية داخل اللجان، نصف ساعة؟ واش نصف ساعة كافية؟ آه؟ والمهم.. إذن شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

أعرض الآن للتصويت الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

الموافقون = 53؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 06.

إذن، وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

وقبل رفع الجلسة، أذكر المجلس الموقر بأنه وفقا للبرنامج المسطر للدراسة، يحل موعد البت في الجزء الثاني من مشروع قانون المالية من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية أمام اللجان الدائمة خلال الفترة الممتدة من الساعة الثالثة إلى الساعة الرابعة بعد الزوال.

هاذ الشي اللي عندي أنا، أشنو اللي تعدل؟

اسمح لي، تفضل السي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

إلى سمحت، السيد الرئيس، مشكور.

غير نظرا لأن مازال الوقت على الصلاة إلى ممكن على الأقل نصوتو على الميزانيات الفرعية ديال الوزارات في اللجان، باش يمكن يكون عندنا الوقت في العشية باش..

السيد رئيس الجلسة:

أنا ما عندي مانع.

بغيتو ننتقلو دبا؟ باقي عندنا الوقت.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

هذا مقترح الأغلبية اللي مشات فيه.